

THE ROOTS OF CONFLICT IN THE GREAT LAKES REGION - DYNAMICS AND IMPACTS

Shogar BASHAR¹

Abstract:

The importance of the study comes in that the conflicts in the Great Lakes region are essentially of a dynamic and complex nature, and this involving multiple and intertwined regional and international actors. The study aimed to research and focus on the root causes of the conflict in the Great Lakes region and impacts of those dimensions on societal dynamics and the role of ethnic and racial ties in the growth of conflict.

The study discussed a number of questions, including: Do the region's economic wealth and resources have a role in the growth, and continuation of the conflict? Why do foreign powers and international ambitions seek to prolong the conflict in the region? As for the main problem of the study, Is the colonial factor one of the causes of conflict in the region? There are several assumptions on which the study relied, that the more national and regional initiatives fail, as deeper the international interventions and ambitions in managing the conflict, and there is a discrepancy between the ruling political system and the unity of the conflict in each region of the region.

The study concluded with several results and recommendations, including: Inappropriate political systems, divisions of political forces and social components are one of the causes of conflict. The domestic imperatives of peace must prevail over the geopolitical interests of foreign powers, and the conflicts that occur within national borders in the region have different interests and root causes. It also recommended the need to intensify initiatives of peace and reconciliation between serious societal contexts and actors.

Key words: The Great Lakes Region, The Conflicts, Dynamics and Impacts.

Istanbul / Türkiye


p. 445-457

Received: 09/07/2022

Accepted: 17/08/2022

Published: 01/09/2022

This article has been scanned by iThenticate No plagiarism detected

 <http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.19.26>

¹  Dr, El Neelain University, Sudan, shogar.bashar@gmail.com, <https://orcid.org/0000-0002-4717-5292>

جذور الصراع في إقليم البحيرات العظمى - الديناميات والتأثيرات

شوقار بشار^٢

الملخص:

تأتي أهمية الدراسة في أن الصراعات في إقليم البحيرات العظمى ذات طبيعة ديناميكية ومعقدة، وتنطوي على ذلك جهات فاعلة أقليمية ودولية متعددة ومتشابكة، وهدفت الدراسة الى البحث والتركيز على الأسباب الجذرية للصراع في منطقة البحيرات العظمى وتأثيرات تلك الابعاد على الديناميات المجتمعية ودور الروابط الأثنية والعرقية في تنامي الصراع.

ناقشت الدراسة عدد من التساؤلات منها هل الثروات والموارد الاقتصادية للأقليم دور في تنامي واستمرار الصراع؟ ولماذا تسعى القوي الخارجية والاطماع الدولية في اطاله امد الصراع في المنطقة؟ اما الإشكالية الرئيسة للدراسة هي هل للعامل الاستعماري جذور الصراع في الأقليم؟ وهناك عدة فروض اعتمدت عليها الدراسة، انه كلما فشلت المبادرات الوطنية والأقليمية كلما تعمقت التدخلات والاطماع الدولية في ادارة الصراع، وهناك تبين ما بين النظام السياسي الحاكم وحدة الصراع في كل منطقه من الأقليم.

خلصت الدراسة الى نتائج وتوصيات عدة منها: ان الأنظمة السياسية غير الملائمة وانقسامات القوي السياسية والمكونات الاجتماعية سبب من أسباب الصراع. ويجب أن تسود ضرورات السلام المحلية على المصالح الجيوسياسية للقوى الأجنبية، كما أن النزاعات التي تحدث داخل الحدود الوطنية في المنطقة لها مصالح وأسباب جذرية مختلفة، كما اوصت بضرورة تكثيف مبادرات من السلام والتصالح بين السياقات المجتمعية الجادة والعناصر الفاعلة.

الكلمات المفتاحية: الصراع، إقليم البحيرات العظمى، الديناميات والتأثيرات.

المقدمة:

منطقة البحيرات العظمى اسم مشتق من بحيرات المياه العذبة وأحواض الأنهار داخل الجزء الأوسط والشرقي من إفريقيا، وتعرف المنطقة في السياق الجيوسياسي الأقليمي المعروف باسم مؤتمر إقليم البحيرات العظمى (ICGLR) ويشمل كل من: انغولا، بورندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كينيا، رواندا، والسودان، جنوب السودان، تنزانيا، اوغندا، زامبيا.

كانت منطقة البحيرات العظمى موطناً لبعض الصراعات الأكثر استعصاءً واضطراباً في إفريقيا على فترة عقدين من الزمان، شهدت هذه المنطقة، ومن بين آخرون، الإبادة الجماعية في رواندا، والحرب الأهلية في بوروندي، وصراع عبر الحدود في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والحرب الأهلية في جنوب السودان وكلها كانت قد تفاقمت بسبب الجماعات المسلحة بين العرقيات المختلفة في المنطقة والأبعاد الإقليمية، والقتال بالوكالة والحروب والنزاعات عبر الحدود، كلها ساهمت في إطالة أمد الصراع في الأقليم، حيث تقوم الجهات الفاعلة والقضايا المرتبطة بتغيير القواعد السياسية والاجتماعية، الامر الذي أدى الى استمرار الصراع العنيف وبالتالي

^٢د، جامعة النيلين، السودان، shogar.bashar@gmail.com

تقديم المساعدات الإنسانية وتفاقم الأزمات وتضاعف أعداد المرشدين واللاجئين وزيادة معدلات الفقر وفقدان سبل كسب العيش والأمن.

نطاق الدراسة يُنظر إلى منطقة البحيرات العظمى على أنها مبنية على كل من رواندا وبوروندي وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية حيث كانت الدول الثلاث الأولى خاضعة للاستعمار الألماني حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ١٩١٩، بينما كانت جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى عام ١٩٠٨ مستعمرة بلجيكية خاصة، وهكذا تغيرت كل هذه البلدان في القوة الاستعمارية وأصبحت رواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية مستعمرات بلجيكية، بينما أوغندا بريطانية خاصة رواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتطورت في ظل الاستعمار هذه الدول على أساس الاختلافات العرقية والأقليمية.

هنالك تحديات عميقة هيمنت على تنامي الصراعات في المنطقة شملت الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وانتشار الأسلحة، وارتفاع أعمال العنف وتعميق الانقسامات العرقية، ونزوح السكان من مناطقهم الأصلية، بالرغم من ان هنالك جهود مختلفة لحل الخلافات والصراعات، الا ان التأثيرات العميقة على المجتمعات والاستقرار في المنطقة مازالت مستمرة، كما ان معالجة الأبعاد الإقليمية غير المحسومة للنزاع أمر بالغ الأهمية للتنمية التقدمية في الأقليم، وتحقيقاً للأمن البشري للجميع في الأقليم وبالنظر إلى التحديات، هنالك العديد من المساعي والجهود للحد من الصراعات وتحقيق التنمية والاستقرار، والتدخلات المستدامة وتمكين الإصلاح السياسي والحكم الرشيد.

جدور الصراع ودينامياته

تعتبر الأسباب الجذرية للصراع في منطقة البحيرات العظمى متعددة ومركبة فعدم المساواة في الوصول إلى الموارد الحكومية والطبيعية، وعدم تكافؤ الفرص في الوصول إلى السلطة السياسية وانتشار الأسلحة والفوضى والتي تمثل جزء من العوامل التي سببت الصراع في المنطقة وغالبًا ما تكمن هذه القضايا في الأساس الفعلي أو المتصور هو الشعور المتنامي بالظلم والقهر بين المجموعات العرقية، والتي ادت إلى استخدام العنف في التعبير عن هذه المظالم والاحذ بالتأثر، وتتعلق هذه العوامل أيضًا بالمشاكل الهيكلية للحكم الضعيف وسوء الإدارة و الاقتصاد مثل القطاع الأمني غير الخاضع للمساءلة، وأعباء الديون، وسياسات الاقتصاد الكلي المتبعة واختيار الخدمات الاجتماعية وضعف معدلات التبادل التجاري.

وإذا اخذنا رواندا كحالة خاصة من الحالات التي اندلعت فيها صراعات عنيفة استناداً إلى أسباب ودواعي عرقية ، فعلى الرغم من بساطة التركيبة الإثنية في رواندا (من ثلاثة جماعات فقط هي: الهوتو ٨٥٪، التوتسي ١٤٪، التوا ١٪)، وعلى الرغم من التجانس الملحوظ بين المواطنين من حيث اللغة والديانة ونمط التنظيم، إلا أن الاستعمار عمد على إضفاء ظلال عنصرية على الإثنية في رواندا من خلال التأكيد على اختلاف الأصول العنصرية للجماعات الرواندية ، مستعينين بالقصص التي تعزز فكرة تفوق التوتسي على الهوتو والتوا، إلا أن الدراسات التاريخية الاستعمارية ساعدت على خلق وعي جماعي إثني في رواندا، يشعر فيه التوتسي بالتفوق العرقي بينما يشعر الهوتو بالدونية، وهو ما أدى في النهاية إلى تفجر العنف الإثني والحرب الأهلية في رواندا.(١)

علية فإن التصنيف الكلاسيكي للصراعات على أنها بين الدول وداخل الدول في أقليم البحيرات العظمى غير قابل للتطبيق، حيث تميل الصراعات إلى التوسع جغرافيًا ويتحول مركزها من مكان إلى آخر. علاوة على ذلك، فإن الصراعات في منطقة البحيرات الكبرى شائكة ومعقدة، ولأنها تضم أطراف أخرى إقليمية ودولية تلعب دوراً أساسياً في التركيبة السياسية والاقتصادية في الأقليم، وهي حاضرة بشكل بارز، كما إن عدم قدرة الحكومات الحالية على إدارة المجتمعات متعددة الأعراق من خلال ضمان الوصول العادل إلى الموارد الطبيعية، وسيادة القانون والاندماج السياسي يخلق سياقاً ناضجاً للصراع، حيث تلعب النخب الاجتماعية والسياسية على الانقسامات العرقية والقوالب النمطية السائدة.

كما يمكن رؤية الصعوبات في تلبية الاحتياجات الأساسية للمجموعات العرقية المختلفة بشكل منصف في سياق سياسات الدولة التي أضعفتها الصراعات المتكررة، والتي تتضاءل قدرتها على ضمان أمن حياة وممتلكات المواطنين بالإضافة إلى ذلك، كانت الصراعات في بلدان منطقة البحيرات العظمى مترابطة دائماً في سياق أقليمي متسق على الرغم من أن الصراعات تكون داخل الدول في البداية، إلا أنه نظراً للأبعاد القوية عبر الحدود والهويات العرقية العابرة للحدود، فقد انتشرت هذه الصراعات في بعض الأحيان لزراعة استقرار المنطقة بأكملها وتُجر الجماعات المسلحة، على عبور الحدود للقتال مما يؤدي إلى الاستغلال والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية وتفاقم الصراع على المستوى الأقليمي وتتدفق الأسلحة الصغيرة والموارد المالية والفوضى، ويضطر الناس إلى الفرار من منازلهم وعبور الحدود هرباً من أماكن العنف والمجاعة والظلم والبحث عن الأمن والاستقرار.

الانقسامات العرقية

بالنظر إلى دور الهوية الاجتماعية، نلاحظ أن معنى ومكان "الهوية" ضمن السياق الاجتماعي لمنطقة البحيرات العظمى وتعتبر الهوية ظاهرة اجتماعية ومفاهيمية ووصفها بأنها "الطريقة التي يعرّف بها الأفراد والجماعات أنفسهم ويتم تعريفهم من قبل الآخرين على أساس العرق والثقافة والدين والمعنى الاجتماعي للفرد في سياق ديناميكيات المجموعة، كما يمكن وصف هذا الوضع في منطقة البحيرات الكبرى. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن تعبيرات التضامن جنباً إلى جنب مع الهويات المشتركة، حيث تكافح المجتمعات من أجل السيطرة على السلطة السياسية ضد بعضها البعض داخل وخارج الحدود الوطنية المحددة. (٢)

تتعرف الأدبيات الموجودة حول الصراع في منطقة البحيرات العظمى الديناميات العرقية باعتبارها محركاً قوياً للصراع في هذه البلدان، لذلك يمكن للمجتمعات المتعددة الأعراق أن تزدهر على أساس تنوعها وعلى هذا النحو فإن التباين العرقي لا يولد الحرب، وغيابه لا يضمن السلام، على عكس البلدان والمناطق الأخرى، فالنزاعات العرقية في كل من بوروندي ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا غير مرتبطة بأيدولوجية فكرية، ولكن عادةً بسبب العرق أو قدرة القادة السياسيين على إثارة العداء العرقي لتحقيق أهداف خاصة لترسيخ البعد الأقليمي للعرق في منطقة البحيرات الكبرى، فالتوزيع العرقي للهوتو والتوتسي ليس محصوراً ضمن الحدود السياسية، بل يوجد أكثر من مليوني شخص من الهوتو والتوتسي عبر حدود رواندا وبوروندي في الدول المجاورة. ويتبع البعض أعراقهم كما في مقاطعة شمال كيفو في جمهورية الكونغو الديمقراطية (بانياورواندا) أو مقاطعة كيفو الجنوبية (بانيامولينج) وغيرها، فالنخب السياسية التي لديها مصالح مباشرة تعمل على التلاعب بالروابط العرقية واستغلالها لإنشاء تحالفات ومجموعات، بغض النظر عن الحدود الفاصلة للدول. (٣)

استراتيجيات إدارة الصراع

ارتبطت العديد من مفاهيم الاثنية والصراعات العرقية بالأدبيات الإفريقية، ولذا يمكن التأكيد على أن إدارة الصراع الاثني وتحديد استراتيجيات الصراع الخاصة بكل صراع عرقي أو إثني، فهناك العديد من التجارب في مجالات اتفاقيات السلام بين الأنظمة الحاكمة وجماعات المعارضة المسلحة، ولكن كانت بدون جدوى نتيجة تعنت أطراف الصراع في التوصل لتسويات لإنهاء الصراع السياسي، مع استمرار أعمال العنف بين مليشيات المعارضة المسلحة وبين الجيش التابع للنظام.

يمكن الإشارة إلى أن إدارة الصراع هي محاولة لتنظيم الصراع، من خلال العمل على منع، أو إنهاء العنف، وهو يسعى لجلب حلول بناءة من جميع أطراف الصراع والتي يمكن الاستفادة منها، وتشير بعض الدراسات، إلى أن إدارة الصراع هي عملية تتضمن مساحة واسعة من الإجراءات الواعدة والمهمة، للتعامل مع المشكلات، سواء العسكرية أو الإنسانية أو الاقتصادية

الاجتماعية، والسياسية والتعامل مع البيئة المؤسسية في مختلف مراحل الصراع وقد اعتمد الصراع العرقي في رواندا-بوروندي على استخدام عدة استراتيجيات أو آليات لإدارة الصراع العرقي الموجود ومن ضمنها: (٤)

استراتيجية القسر

تقوم استراتيجية القسر على الهيمنة وهي الأكثر شيوعاً، وتمارسها الإثنيات الكبرى والأقليات الحاكمة والمسيطرة وقد تقوم الأنظمة السياسية بعمليات تطهير عرقي واستئصال وترحيل جبيري، فهذه الاستراتيجية ترى أن المجموعة الاثنية لا تشكل تهديداً لاستقرار الدول إلا عندما تطرح مشكلة سياسية، و تنشأ المشكلة الاثنية عندما تتحول المجموعة الاثنية إلى حزب أو قناة للسلطة فكل جماعة تمتلك ثقافة خاصة بها لفرضها والتعبير عنها وإذا حرمت من ذلك تحدث الاضطرابات لأن الشعور بالحرمان من الحقوق وفقدان السلطة يولد لدى الجماعة الاثنية تمسكا شديدا بالهوية الثقافية وتطرح عندئذ مشكلة سلطوية و تحدث المشكلة كذلك عندما تحاول الجماعة الاثنية جعل الانتماء الاثني كيانا سياسيا، (٥)

فرغم أن التمايز الاثني الذي كان يوجد في كل البلدان يمكن أن يكون أساسا للغنى والتنوع الثقافي للدولة إذا وجدت سياسات حكومية فعالة، كما يمكن أن يكون وسيلة للتفتت ومنه للترافع إذا تعرضت للتسييس وسوء الاستخدام.

نجد أن بعض البلدان المحاطة بجوار متنازع وغير مستقر تكون أكثر عرضة لمواجهه مخاطر عدم الاستقرار والأمن، واحتمال نشوب حروب أهلية، أكثر من تلك التي تعيش مع جوار مسالم ومستقر، كما ان هنالك عدد من العناصر التي تلعب دوراً ملوثاً عندما ينتشر العنف والصراع في بلد ما إلى دولة مجاورة مباشرة. وتشمل هذه العوامل تقسيم المجموعات العرقية، وتدفقات اللاجئين، والاتجار بالأسلحة عبر الحدود الوطنية، وضعف الدول المجاورة المصابة بالنزاع والحدود التي يسهل اختراقها. (٦)

هنالك اختلاف بين قوة الروابط الوطنية وخطر انتشار الصراع الداخلي من دولة إلى أخرى، ومع ذلك فإن الروابط العرقية المتعلقة بالتحالفات الاستراتيجية واضحة بقوة في الأقليم وفي الواقع يلعب وجود الجماعات العرقية العابرة للحدود في هذه المنطقة دوراً مهماً في انتشار الصراع أو تصعبه. كما في جمهورية الكونغو الديمقراطية بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٣. وكذلك الإبادة الجماعية للتوتسي في رواندا عام ١٩٩٤، فر الهوتو بشكل جماعي إلى مقاطعات كينغو بجمهورية الكونغو الديمقراطية في الشمال والجنوب، حيث تسببوا في اضطراب وعدم استقرار في الأقليم وشكلوا تحالفات مع مجموعات الهوتو والمالي ماي في ضد التوتسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنشأوا مجموعات مسلحة مختلفة للدفاع عن أنفسهم وتمكن الطرفين المتنازعين من تجنيد مقاتلين من مجموعاتهم العرقية في رواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، مما سعد من حدة الصراع في الأقليم النزاع. (٧)

هناك عامل آخر لعب دوراً حاسماً في انتشار الصراع في منطقة البحيرات العظمي وهو تدفقات الهجرة القسرية من وقت لآخر، واستقبلت كل دولة في المنطقة لاجئين من البلدان المجاورة لها منها تنزانيا ورواندا والكنغو ويوغندا وكينيا والكنغو الديمقراطية، نظراً لأن جميع هؤلاء اللاجئين فروا من صراعات ذات طبيعة عرقية قوية، وذلك لانتشار هذه الصراعات في البلدان المضيفة، ونظراً لوجود مجموعات عرقية ديناميات متشابهة عبر الحدود.

بمجرد وصول المجموعات إلى البلد المضيف، يشكل اللاجئين تهديداً للاستقرار المحلي من خلال تأجيج المنافسة على الموارد مثل الغذاء والأرض والوظائف والاقتصاد ومع ذلك، شهدت منطقة البحيرات العظمي مواقف تمكن فيها اللاجئين من إطلاق ديناميات مزعزة للاستقرار بشكل كبير من خلال التأثير بشكل مباشر على العلاقات العرقية في البلدان المضيفة لهم، أو من خلال بناء قاعدة لتعبئة الجماعات المتمردة في البلدان المضيفة، مع تفاقم النزاع في بلدانهم الأصلية من خلال الهجمات عبر الحدود. (٨)

في رواندا بعد الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤، فر الهوتو إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعبروا الحدود بأذرعهم، وتم استخدام الإبادة الجماعية التوتسي ومن مخيمات اللاجئين، قاموا بعد ذلك بشن هجمات في رواندا ثم أنشأوا فيما بعد مجموعة مسلحة، وهي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، التي كانت تزعم استقرار شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما كانت أنشطة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا مصدر توتر ونزاع بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبين رواندا وبوروندي.

استغلال الموارد الطبيعية والأراضي

هنالك علاقة وطيدة بين الموارد الطبيعية والصراعات في المنطقة من خلال عدد كبير من ، كما ان هناك نوعان مختلفان من الصراعات في الأقليم بسبب الموارد الطبيعية النوع الأول من الصراع هو عندما تنخرط دولتان أو أكثر في نزاع مفتوح حول استغلال الموارد الطبيعية الموجودة على طول الحدود المشتركة والنوع الثاني من الصراع يتعلق بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، والتي تستخدم لتمويل الصراعات وخلق التوترات ، كما ان دور الموارد الطبيعية المدرة للدخل وغير المتجددة والمنهوبة تمثل الأسبقية في إضفاء الطابع الأقليمي على انعدام الأمن وانتشار الأسلحة والصراع العنيف وشبكات التهريب الأقليمية. (٩)

خلقت السياقات الأقليمية بين الموارد الطبيعية والصراعات عقدة أمنية كبيرة وذلك بسبب التحديات الاجتماعية والعرقية، وتعدد الجهات الفاعلة والعوامل المحفزة؛ بسبب الضعف والهشاشة للأنظمة الحاكمة، وفشل تطبيق اللوائح والقوانين، وضعف البنية التحتية؛ كما في حالة الموارد المعدنية التي غالباً تمارس إلى حد كبير بصورة عشوائية وغير منظمة؛ وتحت حماية الجماعات المسلحة ، فضلاً عن استخدامها للموارد الطبيعية لتمويل الصراعات، ونتيجة لذلك يتم استغلال الموارد الطبيعية التي ينبغي أن تعمل على تنمية وتطوير المجتمعات المحلية في المنطقة، الا انها تذهب لتمويل الأنشطة التي تعمل على زيادة حدة الصراع في ظل غياب قواعد القانون وتتجلى الأبعاد الأقليمية للموارد الطبيعية في الصراع في الأنشطة العابرة للحدود للجماعات المسلحة وشبكات التهريب الأقليمية والتجارة في الموارد الطبيعية المستغلة بشكل غير قانوني، والنزاعات بين الدول على الموارد الطبيعية المشتركة.

بعد استخدام الأراضي والوصول إليها من العوامل المهمة في عدد من الصراعات الشديدة الحدة في منطقة البحيرات العظمى خاصة في رواندا، ويعد عدم المساواة في الحصول على الأراضي أحد الأسباب الهيكلية للفقر الذي استغله منظمو الإبادة الجماعية و محدودية الوصول إلى الأراضي والتي تفاقمت بسبب توزيعها غير العادل وانعدام الأمن الناجم عن نوبات متكررة من نزوح السكان وإعادة توزيع الأراضي لاحقاً من قبل الدولة والتي يمكن وصفها بأنها جوانب رئيسية من إعادة انتاج الصراع الهيكلية وتكريس الهيمنة الاقتصادية والإقصاء الذي يخلق الحرمان والتوتر الاجتماعي ويمهد الطريق نحو العنف. (١٠)

كانت المطالبة بالأرض وإعادة التوزيع أحد أسباب الأساسية لفشل اتفاقية أروشا (١٩٩٣)، والتي كان من المفترض أن تنهي حرباً استمرت أربع سنوات بين الحكومة وتمردي الجبهة الوطنية الرواندية (RPF) وكذلك منع الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤، وتعتبر الصراعات على الأراضي هي المشكلة الأساسية لمعظم النزاعات في المجتمعات، حيث تشير التقديرات إلى أنه في رواندا على مستوى المقاطعات فإن ٨٠٪ على الأقل من النزاعات التي تم إبلاغ المسؤولين بها تتمحور حول الأرض وفي مناطق معينة، ويصل المعدل أحياناً إلى ٩٥٪ وذلك حسب لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة التي أجرت مشاورات في جميع أنحاء البلاد، وجدت أن النزاعات على الأراضي هي العامل الأكبر الذي يعيق السلام المستدام. (١١)

علية فإن الوصول غير العادل إلى الأراضي هو أحد الأسباب الهيكلية العديدة للصراع في بوروندي، ويساهم في زيادة الفقر والمظالم ضد الحكومة وجماعات النخبة، وقد ساهمت النزاعات على الأراضي المتعلقة بعودة اللاجئين بشكل كبير في تدهور الوضع السياسي والاقتصادي حيث لا يزال السلام يراوح مكانه في بوروندي مهدداً بسبب عدم الاستعداد الكافي لاستقبال اللاجئين

العائدين من تنزانيا بعد الاستقرار النسبي في البلاد عقب فوز الرئيس إيفاريست ندايشيمي في انتخابات عام ٢٠٢٠ والمؤسسات غير الفعالة لمعالجة النزاعات على الأراضي، وحقيقة أن المظالم المتعلقة بالأرض يتم التلاعب بها لأغراض سياسية.

في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تظل الأرض مهمة لعدة أسباب: أولاً، يعد الوصول غير الآمن أو غير الكافي إلى الأراضي في أجزاء كثيرة من الشرق عاملاً هاماً في إفقار الآلاف من سكان الريف، وهو سبب هيكلي للصراع، ثانيًا وفي حالة إقليم إيتوري، تم تحديد الشراء المتنازع عليه وتوسيع الامتيازات الزراعية وتربية الماشية على أنهما بعض الأسباب المباشرة للعنف كذلك في منطقة ماسيسي. ثالثًا، أدى الصراع الحالي إلى تغيير أنماط الوصول إلى الأراضي بشكل جذري من خلال عدد من الآليات، بما في ذلك التهجير القسري والتحويلات في مستوى السلطة التي يتمتع بها مختلف القادة العرفيين والإداريين وينتج عن الصراع منافسة جديدة على الأرض، كجزء من إعادة تفاوض أوسع على الفضاء الاقتصادي المحلي وإعادة ترسيم الحدود العرقية والطبقية وغيرها بين المجموعات. (١٢)

غالبًا ما تكون الأرض وأهميتها سببًا أساسيًا لانتشار العنف، فضلاً عن كونها عنصرًا حاسمًا في عملية بناء السلام وإعادة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في حالات ما بعد الصراع، وبالتالي، إذا لم تتم إدارة الوصول إلى الأراضي والسيطرة عليها واستخدامها بشكل جيد، فيمكن تقويض توطيد عملية بناء السلام في المنطقة ما بعد الصراع، حيث توجد في بعض بلدان الأقليم مؤسسات وسياسات للأراضي مطبقة كآليات لإدارة النزاعات المتعلقة بالأراضي والحيازات، ففي بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، كانت قضايا الأراضي أحد الأسباب التي أدت إلى نشوب الصراعات في المجتمعات الريفية؛ وقد وضعت رواندا تشريعًا، كجزء من اتفاقية أروشا، للاجئين لاستعادة ممتلكاتهم عند العودة وتعد هذه طريقة فعالة لمنع الصراعات العرقية على الأرض. (١٣)

آثار الصراعات في منطقة البحيرات العظمى:

تسببت الصراعات العنيفة في بلدان منطقة البحيرات العظمى - وخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي - في تكلفة باهظة على المستويين الوطني والإقليمي على سبيل المثال ، في بوروندي أودى الصراع بحياة حوالي ٣٠٠٠٠٠ شخص واضطر أكثر من ٨٠٠٠٠٠ شخص إلى الفرار من ديارهم أزمته السياسية الحالية المتعلقة بالخلافات حول النتائج المتعلقة بالانتخابات لعام ٢٠٢٠ واحترام الدستور واتفاقية أروشا ، وقد فقد بالفعل حوالي ٤٠٠ شخص وأسفر عن فرار ١٧٥٠٠٠ لاجئ ، وفي رواندا ، أودت الإبادة الجماعية بأكثر من ٨٠٠٠٠٠ ضحية وعن أكثر من ٢٠٠٠٠٠٠ لاجئ وفي شرق البلاد كان جزء من جمهورية الكونغو الديمقراطية مسرحًا للنزاعات العنيفة التي ارتكبتها الجماعات المسلحة الداخلية والخارجية ، والتي قتلت حوالي ٦٠٠٠٠٠٠ شخص وأجبرت أكثر من ٢٠٠٠٠٠٠ شخص على الفرار من ديارهم ؛ ولم يقتصر الأمر على هذه النزاعات في منطقة البحيرات الكبرى أثرت سلبًا على المدنيين العزل في مناطق مختلفة، كما أن لها تكلفة ضخمة على الناجين والجناة وتسهل بشكل أكبر استمرار دائرة العنف من خلال استفزاز الأعمال الانتقامية ورد الفعل المضاد. (١٤)

ومن الآثار العنيفة في منطقة البحيرات العظمى تسببت النزاعات في إلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية العامة والخاصة حيث شكلت عبئًا ثقيلًا على الاقتصاد والمجتمع، لا سيما في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، حيث الاقتصادات الوطنية ضعيفة وهشة للغاية بحيث لا يمكنها تلبية متطلبات الإنتاج ودعم مؤسسات الدولة الحديثة، ولم تقتصر الآثار السلبية للنزاعات في منطقة البحيرات العظمى على المستوى الوطني فحسب بل في معظم الأحيان تكون المواجهة العنيفة داخل الدولة و المجتمع الإقليمي مثل التأثير على الاقتصاد الإقليمي والإنتاج ، والاتجار بالمخدرات والمعادن، وغسيل الأموال، وتجنيد الأطفال واستخدام المرتزقة والجماعات المسلحة و اللجوء والهجرة وبالتالي تعمل على زعزعة امن واستقرار دول المنطقة .

ظاهرة تجنيد الأطفال

مع طول سنوات الحرب الأهلية في الأقليم، وسوء استخدام المساعدات العاجلة التي منحها البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، وكذلك سوء الأحوال الاقتصادية، تزايدت معدلات استخدام الأطفال وتجنيدهم في إدارة الصراع، حيث تم إشراك حوالي ٢٠ ألف طفل في الحرب وتدريبهم على فنون القتال في الجيش، وتسببت الصراعات العنيفة في بلدان منطقة البحيرات العظمى وخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان ورواندا وبوروندي - في تكلفة باهظة على المستويين الوطني والأقليمي. (١٥)

أن الطبيعة المتعددة الأوجه للعنف تشكل تهديدات جديدة للأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة، فيجب اعتبار استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة جريمة حرب ومن غير الأخلاقي أن يقع الأطفال ضحايا المنافسة للسيطرة على الماس أو النفط أو من أجل التأثير الجغرافي الاستراتيجي. فإن المجتمع الدولي يجب أن يعالج الأسباب الجذرية للنزاعات ويجب على جميع الدول أن تتعهد بالترام قانوني ملزم بمراعاة القانون الإنساني الدولي كما أنه ينبغي إدراج الجنود الأطفال والأطفال المرتبطين بالقوات المقاتلة في اتفاقيات السلام على وجه التحديد كما ينبغي لجميع الدول أن تركز على الاحتياجات الخاصة للأطفال في حالات الصراع المسلح، مع مراعاة ضعفهم التام.

على المستوى الداخلي فر الجنود والمليشيات المسلحة التي شاركت في جرائم الإبادة الجماعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أخذين معهم ١,٤ مليون من المدنيين، معظمهم من الهوتو والذين تم قتلهم من قبل الجبهة الوطنية الرواندية، حيث مات منهم الآلاف في الطريق بسبب الأمراض والتعذيب واستخدمت مخيمات اللاجئين أيضا من قبل جنود الحكومة الرواندية السابقة لإعادة التسليح والتنظيم في رواندا وكانت الهجمات واحدة من العوامل التي أدت إلى تأجيج الصراع بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية التي جرت في عام ١٩٩٦. (١٦)

بعد المذبحة التي ارتكبت، أنشئت محاكم في شوارع رواندا في هذه المحاكم المحلية، أرسل ١٣٠ ألف شخص من المتورطين في الإبادة الجماعية إلى السجن وإلتزمت الأمم المتحدة الصمت طوال الإبادة الجماعية ثم أسست بعدها محكمة جرائم حرب في تنزانيا وتأسست المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا من قبل مجلس الأمن الدولي وفقا للقرار رقم ٩٥٥ الصادر في ٨ نوفمبر ١٩٩٤، وهي ثاني محكمة تقيمها منظمة الأمم المتحدة بعد المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة في عام ١٩٩٣. (١٧)

إنخذت المحكمة الجنائية الدولية في سبتمبر ١٩٩٨، قضية رواندا كأول قرار عرف في العالم بكونه جريمة إبادة جماعية مؤكدة ولا تزال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا استمرارها في محاكمة المسؤولين عن الإبادة الجماعية، الا ان الدول الغربية لم تتدخل في الامر بشكل جاد، حيث تواطأت بعضها في المجازر والجرائم والانتهاكات الإنسانية منها فرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية في نطاق المحاكمات وذلك لطبيعة المحكمة وتمثل ما يقرب من مليوني شخص أمام قاعات محاكم محلية، لمشاركتهم في أعمال الإبادة الجماعية، بينما مثل قادة تلك الجماعات أمام محاكم تابعة للأمم المتحدة في جمهورية تنزانيا المتحدة. (١٨)

انتشار ظاهرة اللجوء والهجرة

تعتبر منطقة البحيرات العظمى إحدى المناطق في إفريقيا التي تأثرت بعدد كبير من المشاكل المتعلقة باللاجئين، دفعت الصراعات والمجاعات والعنف ملايين الأشخاص بعيدًا عن أماكنهم الأصلية لعقود عديدة، وغرقت المنطقة أيضًا في نزاعات عنيفة داخل الدول وبالوكالة بين الدول، حيث الابادة الجماعية في رواندا والحروب الأهلية في بوروندي وجنوب السودان، والصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، صراعات مميتة تسببت في هجرة غير نظامية للاجئين والنازحين داخليًا في المنطقة، حدد العلماء منطقة البحيرات الكبرى على أنها لا تتكون من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وبوروندي ورواندا وكينيا وتنزانيا فحسب، بل تشمل

أيضاً جنوب السودان وأنغولا وزامبيا وملاوي. جمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو، وتشارك جميعها في تداعيات الصراعات المستعصية باستثناء (رواندا). (١٩)

كما ذلك، أدى توفر الأراضي والموارد المعدنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مصالح اقتصادية هائلة للبلدان المجاورة وغيرها، التي تستفيد من التجارة غير المشروعة في المعادن خلال الحروب الأهلية. وبالمثل، فإن عمليات النزوح الجماعي وتدفق اللاجئين عبر الحدود في كل دولة من دول منطقة البحيرات الكبرى تؤدي أيضاً إلى انتشار آثار النزاعات داخل البلدان المجاورة وعبرها.

أطلق البنك الدولي، والامم المتحدة، مبادرة اجتماعية اقتصادية لمنطقة البحيرات العظمى تهدف إلى تعزيز الأمن والاستقرار وتحقيق التنمية في الأقليم، الذي قدرت قيمته بمليار دولار أمريكي وذلك لمدة عشر سنوات بدأت عام ٢٠١٣ - ٢٠٢٣، هو تسهيل إعادة بناء البنية التحتية التي دمرت أثناء النزاعات، وتنفيذ استراتيجية طويلة الأجل لمساعدة وتقليل أعداد اللاجئين والمشردين داخلياً. (٢٠)

ومن خلال تحقيق الحد من أعداد اللاجئين والنازحين داخلياً قدمت حلول عديدة منها: اما العودة الطوعية، والاندماج المحلي لإعادة التوطين. يمكن أن تتبنى البلدان الأفريقية الغنية أو المستقرة برنامج إعادة التوطين لاستقبال أعداد كبيرة من اللاجئين من خلال منحهم إقامات دائمة، كما فعلت تنزانيا في عام ٢٠١٤، حيث منحت جمهورية تنزانيا الجنسية لأكثر من ١٦٠ ألف لاجئ بوروندي معظمهم فر من البلاد خلال مذابح عام ١٩٧٢ والحرب الأهلية في الفترة من ١٩٩٣ إلى ٢٠١٥، وكان من المأمول أن يشجع القرار البلدان الأخرى في منطقة البحيرات الكبرى على منح الجنسية للاجئين المولودين في أراضيهم، بما في ذلك أولئك الذين حصلوا على وضع اللاجئ لعدة سنوات. (٢١)

التأثير السلبي على الاقتصاد والتنمية

تعد بلدان منطقة البحيرات الكبرى من بين أفقر بلدان العالم، حيث خرج معظمها من نزاعات طويلة الأمد قد تشتعل إذا لم يتم حل الأسباب الجذرية. يتعين على دول المنطقة تعزيز التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل في إطار الحكم الرشيد والأمن البشري للتخفيف من حدة الفقر وهو أحد الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار.

وبسبب الأزمة السياسية، تعرضت بوروندي للتهديد لاستبعادها من قانون الفرص والنمو الأفريقي وتراجع حكومة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من أهلية بوروندي للانضمام العالمي وفي مسائل حقوق الإنسان، بعد الانتخابات المتنازع عليها في يوليو ٢٠١٥، علقت الحكومة أي تعاون مع نظام بوروندي، على الرغم من أن برامج المساعدة التي تقدم السكان ستستمر من خلال التعاون مع المنظمات غير الحكومية وبالاستنتاج من هذه التطورات، أوقفت الدول المانحة تجميد استثماراتها المباشرة في بوروندي حتى تم فك الحصر الاقتصادي في فبراير ٢٠٢٢ مما أثر سلباً على اقتصاد تلك البلدان المتضررة، والمنطقة ككل.

كما تسببت الصراع العرقي في إحداث أضرار جسيمة للسكان والبنية التحتية في دول الأقليم والتي تشكل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد، وخاصة بوروندي والكونغو، حيث إن الاقتصادات الوطنية ضعيفة بالفعل وهشة للغاية لتلبية متطلبات الإنتاج ودعم مؤسسات الدولة الحديثة وإيضاً فإن الآثار السلبية للصراعات لا تقتصر على المستوى الوطني فحسب، ففي معظم الأحيان تكون المواجهة العنيفة داخل الدولة أو المجتمع لها آثار سلبية على المستوى الأقليمي كتجريم الاقتصاد الأقليمي، والاتجار بالمخدرات، وغسيل الأموال، وتدفق الأسلحة، واستخدام المرتزقة والجماعات المسلحة لزعزعة الاستقرار للدول الضعيفة المجاورة. (٢٢)

تحديات الديمقراطية والحكم

يعتبر ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى إطاراً تشريعياً لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في إعلان دار السلام المبرم في نوفمبر ٢٠٠٤م، ويدعو هذا الميثاق الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات العظمى لترسيخ مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد في إدارة الشؤون الداخلية للبلاد والبحث بصورة مشتركة عن حلول سلمية للخلافات التي قد تعترض هذه الدول، وهناك تغييرات ايجابية تتبدى في هذه المنطقة من العالم. (٢٣)

وشهدت منطقة البحيرات العظمى مفارقة بين الديمقراطية والانتخابات مما أدى إلى العنف، بدلاً من ترسيخ الحكم الرشيد والمساهمة في تحقيق الأمن والاستقرار، فأن عملية التحول الديمقراطي في الأقليم تبدو مخوفة بالصعوبات، وغالباً ما تؤدي إلى صراعات عنيفة في بعض الأحيان لما يقرب من خمسة عقود، فقد حاولت الأنظمة في منطقة البحيرات العظمى فتح الساحة السياسية وتنفيذ المبادئ الأساسية للديمقراطية والحكم الرشيد كمبادئ الحرية والتعبير، والحق في التظاهر، ونظام متعدد للأحزاب، واجراء انتخابات شفافة ونزيهة، والمساءلة كلما زاد احتمال حدوث العنف والصراع.

نجد في بلدان منطقة البحيرات العظمى، ان هناك ميل للانتقال إلى أشكال مختلفة من الديكتاتوريات الحميدة، والتي يُفترض أنها أكثر ميلاً لبناء الوحدة الوطنية واستبعاد العنف العرقي من الديمقراطيات البسيطة وتم فرض الديمقراطية على البلدان الأفريقية بعد نهاية الحرب الباردة والتي حققت بعض النتائج الغير متوقعة في دول الأقليم، مما أنتج توترات جديدة وظهرت بعض التوترات القديمة المتعلقة بالظلم الاجتماعي والاختلافات العرقية، الامر الذي أدى إلى تفاقم العنف والصراعات على المستويين المحلي والأقليمي، مما استعصى على دول منطقة البحيرات العظمى وعدم قدرتها على تبني الديمقراطية التعددية بالشكل الذي تم تحديده والطريقة التي تم بها تطبيقها في أجزاء أخرى من العالم. (٢٤)

من خلال الديناميات الاجتماعية والسياسية الحالية في الأقليم نجد أن تطبيق النموذج الديمقراطي المثالي لا يتناسب مع الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمعات وظل مرتبطاً بشكل سلبي بالعنف وازكاء الصراعات والتوترات، ففي بلدان المنطقة هناك اتجاه لتقييد بعض الحقوق الديمقراطية مثل حرية التعبير والنشاط السياسي الحر باسم الأمن القومي والسلام وتحقيق الاستقرار، كما ان هناك اتجاه متزايد لتعديل الدستور والقوانين لتناسب مع الواقع وتتوافق مع مطلوبات الديمقراطية الغربية المطلوبة.

تسعى بعض الجهود إلى إتاحة فرص للقادة والقوي السياسية التاريخية التي ساهمت في تحقيق الاستقلال في بعض دول المنطقة للتنافس وربما البقاء في السلطة، وذلك للحفاظ على الأمن النسبي وتحقيق السلام في بلدانهم. والتي كانوا يتمتعون بها خلال فترة ولايتهم السياسية ففي بعض الحالات، يُسمح للمواطنين بالتصويت لصالح أو ضد تغيير الدستور من خلال استفتاء عام على الرغم من أن التشاور مع المواطنين قبل أي تغيير دستوري يعتبر في الواقع تطبيقاً لمبدأ ديمقراطي أساسي، إلا أن صلاحيته تعتمد على السياق والظروف التي يتم فيها تنظيم التصويت في الاستفتاء، فالممارسة الجديدة لترسيخ مبادئ الديمقراطية في بلدان منطقة البحيرات العظمى ستكون سبباً أساسياً آخر مهماً لمزيد من تفاقم الصراع وزيادة حدة التوترين المجموعتين العرقية المتنافسة. (٢٥)

خاتمة:

ختاماً وبالنظر إلى للدراسة فإن معالجة أو تجنب عودة ظهور الصراعات العنيفة في المنطقة أو حتى القيام بمنع نشوب الصراعات بشكل شامل يمثل تحدياً كبيراً بشكل عام وهو أحد العوامل التي تساهم بشكل أكبر في التحدي هو الافتقار إلى الملكية المحلية للتدخلات المختلفة، بما في ذلك أعمال السلام ذات الصلة بالأمم المتحدة مما من شأنه أن يضمن، من بين أمور أخرى، المبادئ والقيم في مجتمع خالٍ من الصراع ليست فقط على مستوى القيادة، بل هي ملكية مشتركة ومشتركة على المستوى المحلي.

علية فأن بناء القدرات الإقليمية لمنع الصراع وبناء السلام في إقليم البحيرات العظمي إلى ما وراء إنهاء الصراع العنيف، والسعي إلى خلق القدرة على ثقافة السلام العادل التي تتطلب معرفة وكيفية تحمل المسؤولية عن تشكيل الثقافة والمجتمع، بما في ذلك الهياكل والمؤسسات والسياسات والمنظمات التي تدعمها اسس متينة للسلام الإقليمي من خلال المبادئ والقيم والسياسات العملية المشتركة، و أيضاً تطوير طويل الأجل وموجه نحو القضايا والخطط كما يجب أن تتوافق هذه الخطط جيداً مع احتياجات ورغبات المجتمعات وكذلك تنفيذ ربط الإجراءات بالعمليات الوطنية والإقليمية، والاستجاب المستمر لها بما في ذلك تلك الخاصة بالهيئات الإقليمية المشتركة بين الدول ومنظمات المجتمع المدني الوطنية والإقليمية القائمة باعتبارها تمثل أدوات فعالة لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

المراجع والمصادر:

- خديجة جلال، ديناميات الأمن في منطقة البحيرات الكبرى بأفريقيا، لندن: لين رينر، ٢٠١٦ ص ٢٣
- * المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى (ICGLR) هو منظمة حكومية دولية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية التي تسعى إلى تعزيز السلام والتنمية المستدامين. هذه الدول هي حاليًا دول أعضاء في المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى.
- مصطفى كامل السيد، دراسات في النظرية السياسية (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٦)، ص ١٢٢.
- أنسورج، ن. كيف ينتشر العنف المسلح في المناطق؟ نظام الصراع الأقليمي في العلاقات الدولية ودراسات السلام والصراع. المجلة الدولية للنزاع والعنف، ٢٠١٠، ٥ (١)، ص ١٧٣ - ١٨٧.
- إم. فان ليوين تخيل منطقة البحيرات الكبرى: خطابات وممارسات النهج الأقليمية للمجتمع المدني لبناء السلام في رواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. مجلة الدراسات الأفريقية الحديثة، (٢٠٠٨)، ص ٣٩٣-٤٢٦.
- ويعر أليان. من يملك الدولة؟ فهم الصراع العرقي في مجتمعات ما بعد الاستعمار. الأمم والقومية، ١٩٩٧، ٣ (٤)، ص ٦٣١-٦٦٥.
- تقرير المؤتمر الدولي لأفريقيا. لندن: مجلس جمهورية الكونغو الديمقراطية الاتحادية، أوفين ب. (١٩٩٨) مساعدة العنف: مشروع التنمية في رواندا. وست هارتفورد: مطبعة كوماريان. ص ١٣.
- مجموعه من الباحثين، أفريقيا والصراع الاثني، بريتوريا: المركز الأفريقي لدراسات التكنولوجيا، معهد الدراسات الأمنية. ٢٠١٢. ص ١٤.
- الوصول إلى الأراضي في حالات ما بعد الصراع: ورقة تحليلية، منظمه الأغذية والزراعة (الفاو)، روما: ٢٠١٥، ص ٧.
- البيئة السياسية للحرب: الموارد الطبيعية والصراع المسلح، الجغرافيا السياسية، ٢٠١٤، ص ٥٦١-٥٨٤.
- الأبعاد الأقليمية للصراع في منطقة البحيرات العظمى. تقرير ورشة عمل ISS، التي عقدت في فندق ارمادا، نيروبي، في ١٢-١٣ سبتمبر ٢٠١٥.
- تقرير فرقة عمل فشل الدولة. ماكلين، فيرجينيا: مؤسسة تطبيقات العلوم الدولية، ٢٠١٠.
- نشر الخوف: نشأة الصراع العرقي عبر الوطني. في ليك، روثشايلد، د. (محرران) الانتشار الدولي للصراع العرقي: الخوف، والانتشار، والتصعيد. برينستون، نيوجيرسي: مطبعة جامعة برينستون ١٩٩٩، الفصل ١، ص ٣ - ٣٤.
- ليشر، س الحرب والسلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. القضايا الأفريقية الحالية، الملاحظات الخطرة: مخيمات اللاجئين، الحرب الأهلية ومعضلات المساعدات الإنسانية. إيثاكا، نيويورك: (٢٠٠٥)، مطبعة جامعة كورنيل.
- بونس، فويلر، الديمقراطية والتنوع في العالم النامي: التجربة الأمريكية مع تعزيز الديمقراطية، مؤتمر حول الاختلاف وعدم المساواة في المجتمعات النامية، الذي عقد في شارلوت فيل، فيرجينيا ٢٠١٢، ص ٣٣.
- مانسفيلد، إيمانويل، انتخاب القتال: لماذا تذهب الديمقراطيات الناشئة إلى الحرب. كامبريدج، ماساتشوستس: مطبعة (2005) معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، ص ٦٥.
- مساعدات التنمية المراعية للنزاع: حالة بوروندي. أوراق التنمية الاجتماعية للبنك الدولي: منع الصراع وإعادة الإعمار، (2015) ص ١ - ٢.

أمن السيد شبانة، “الصراعات الإثنية في إفريقيا. الخصائص - التدايات - سبل المواجهة”، جنوب السودان بين المؤامرة والتخاذه (الرياض: مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الإسلامي، العدد السادس، سبتمبر ٢٠١٠). ص ٩٤.

إيرين (٢٠١٦) "أوغندا تشعر بضغط أزمة بوروندي"، متاح على الموقع الإلكتروني: <<http://www.irinnews.org/report/102350/uganda-feels-the-strain-of-the-burundi-crisis>>.

محمود أبو العينين، “الصراع في بوروندي”، التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠٠١م، ٢٠٠٢م (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، سبتمبر ٢٠٠٢م)، ص ١٨٩ - ١٩١.

الصالح ولد عبد الله، بوروندي على حافة الهاوية ١٩٩٣-١٩٩٥. واشنطن العاصمة: معهد الولايات المتحدة للسلام، ١٩٩٥. ص ٣٣.

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (٢٠٠١) حالة اللاجئين في العالم ٢٠٠٠. خمسون عامًا من العمل الإنساني. أكسفورد: جامعة أكسفورد، ص. ٢٤٦.

Whatley, Warren, and Rob Gillezeau. 2011. “The Impact of the Transatlantic Slave Trade on Ethnic Stratification in Africa.” *The American Economic Review* 101 (3): 571–76.

United Nations Strategy for Peace Consolidation, Conflict Prevention and Conflict Resolution in the Great Lakes Region Letter dated 3 December 2020 from the Secretary-General addressed to the President of the Security Council,. New York

Defrosters, Marie-eve. 2013. “Reframing Frame Analysis: Key Contributions to Conflict Studies.” *Ethno politics* 11 (1): 1–23. <http://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/17449057.2011.567840>.

Marieke Huizenga, the construction and framing of ethnic violence in the Great Lakes region in Africa, PhD: scal of Assessment, ,2015, university of Nairobi, Nairobi, p17.